اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

آفاق الاصلاح الاقتصادي في العراق في ضوء تجارب البلدان العربية

(٣-٣)

د-اسامة جبار مصلح
مركز دراسات وبحوث الوطن العربي

بدأت جهود التكييف الاقتصادي في العراق برفع الدعم الحكومي عن اسعار المحروقات وعلى مراحل، كان اولها رفع اسعار وقود السيارات من (٢٠) ديناراً في نهاية عام (٢٠٠٥)، إلى (٢٥٠) ديناراً في بداية عام (٢٠٠٦)، وهنالك طروحات لمضاعفتها في نهاية هذا العام، وقد انعكس هذا على ارتفاع المستوى العام للأسعار، وذلك لارتفاع أجور النقل، كما إن استمرار العراق في تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي، وان كان سيعالج مشكلة المديونية الخارجية، ويخفض العجز في الموازنة الحكومية والذي يصل إلى (٧,٣٢٥,٥٧٠) ترليون دينار عراقي عامي (٢٠٠٥، ٢٠٠٦) على التوالي، وسيخفض العجز في ميزان المدفوعات، ألا انه سيترتب عليه تكلفة اجتماعية لا يمكن تجاهلها، منها تزايد نسبة الفقراء إلى السكان مما يشير إلى تفاقم مشكلة الفقر، فضلا عن ان إجراءات أصلاح المؤسسات ونقل ملكيتها إلى القطاع الخاص، يترتب عليها الاستغناء عن خدمات بعض العاملين في هذه المؤسسات، كذلك إن إغلاق بعض المؤسسات نتيجة خفض التمويل والدعم الحكومي لها، وخفض الحماية التي كانت تتمتع بها نتيجة تحرير الاستيراد، سيؤدي إلى فقدان بعض العاملين لوظائفهم، مما سيسهم هذا كله في زيادة حدة البطالة والتي تقدر حاليا بـ(٥٠٪) من أجمالي عدد القادرين على العمل،مما سينعكس على استمرار تردي ألاستقرار الأمني. فضلا عن هذه الآثار الاجتماعية السلبية المتوقعة،هناك جملة من العيوب والمساوئ لسياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي أهمها:-

١-على الرغم من التقدم في عناصر التكييف الاقتصادي هنا وهناك، تظل النجاحات المتوقعة منحصرة في تحقيق بعض التوازنات الكلية في الأجل القصير والمتوسط، ولاسيما في مجال خفض عجز الحساب الجاري والعجز الحكومي للعراق، وذلك بفعل العوامل الخارجية المؤاتية، كخفض وإعادة جدولة الديون الخارجية، وارتفاع اسعار النفط والتي وصلت نحو (٦٥) دولاراً للبرميل بداية عام (٢٠٠٦)، لذلك فان مسألة استمرار التحسن في أداء ميزان المدفوعات في الأجل الطويل هو موضع شك، لاسيما عندما يتم استهلاك جدولة وخفض الديون الخارجية وتقلب أسعار النفط.

٢- هناك العديد من التحفظات على المعدلات الايجابية المتحققة للنمو الاقتصادي للأقطار العربية المختارة والمتوقعة للعراق جراء عملية التكييف، وذلك لتذبذبها من عام لآخر، بسبب التأثير الشديد بعوامل الطبيعية والبيئة الخارجية، وبخاصة أن معدلات الانكشاف الاقتصادي للدول قيد البحث مرتفعة، حيث بلغ نحو (٦٩٪) لتونس، (٣٧٪) للمغرب، (٨٠٪) للأردن، (٨٦٪) للعراق عام (٢٠٠٤)، وهذا يشير إلى الارتباط الاقتصادي الشديد بالتجارة الخارجية،وضعف الترابط بين الفروع الاقتصادية الداخلية، مما يجعل مثل هذه الاقتصاديات عرضة للصدمات الخارجية ،ثم أن معدلات النمو الايجابية التي عادة ما يتم التركيز عليها للمبالغة في درجة نجاح برامج التكييف للأقطار المعنية تحمل الكثير من الغموض حيث تعود الأسباب الرئيسية في تحسن معدلات النمو إلى التسهيلات المالية الممنوحة في شكل قروض جديدة وإعادة الديون الخارجية،لذلك فان معدلات النمو الايجابية المسجلة ليست بدرجة الزيادة في الاستثمار أو تحسن حقيقي في الأداء الاقتصادي، فضلا عن كون مؤشر معدل النمو مضللا ويختزل الكثير من المسائل، إذ لم يظهر كيفية توزيع الزيادة في الدخل على السكان، فقد تؤدي تلك الزيادة إلى تركيز الدخل في أيدي الأقلية، وبالتالي زيادة معاناة الأغلبية، ثم ان هذا المؤشر ليس دليلاً كافيا على أن تلك الزيادة تسعى إلى زيادة الاستثمار والتراكم الرأسمالي، اذ قد تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي لن يكون لها انعكاس على النمو مستقبلا،وكما يحدث في البلدان العربية النفطية.

٣- ان الانخفاض المتوقع للعجز المالي الحكومي العراقي سيتم من خلال توسيع قاعدة الايرادات العامة وفرض ضرائب اضافية، وان هذا سيؤدي إلى اثار توزيعية غير عادلة، ونتائج انكماشية، وفي جانب النفقات العامة يتم ضبط الانفاق الحكومي (الجاري، والاستثماري)، وخاصة في مجال الخدمات الاجتماعية (تعليم، صحة، اعانات) الامر الذي يترتب عليه اخلال خطر في التوازنات الاجتماعية للعراق، ولاسيما على حجم البطالة ونسبة الفقر ومعدلات الامية وانخفاض نسبة المقيدين في المراحل الدراسية كافة، وتقلص خطة العلاج الصحي المجاني وتفاقم معدلات سوء التغذية.

٤- تركز برامج التكييف الهيكلي على إجراءات التثبيت الاقتصادي كخفض الطلب الكلي من خلال خفض عجز الموازنة العامة وميزانية المدفوعات، وتدابير إصلاح هيكلية لزيادة العرض من خلال سلسلة من الإصلاحات متوسطة الأجل التي تمس الجانب المؤسسي وتوجهات السياسة الاقتصادية، ولكن هذه الإجراءات في الأجل القصير، وتدابير الإصلاح الهيكلي في الأجل المتوسط، لم تندرج في إطار رؤية شاملة ونظرة بعيدة الامد لعمليات التنمية والتحولات الهيكلية في البنية الإنتاجية لهذه الاقتصاديات، بعبارة أخرى، انها لم تقدم حلولا طويلة الأجل لمشاكل التنمية والنمو وضعف الاستثمارات وتزايد البطالة في العراق، اذ ان هذه هي من ضمن البرامج والسياسات في جانب العرض (تدابير طويلة الأجل) التي تسمح بالنمو المتواصل وتطوير القطاعات الإنتاجية وتنويعها، وإعادة قطاع المبادلات الخارجية على اسس اكثر صحية في الأجل الطويل.

٥- ينتج عن تطبيق سياسات التكييف الهيكلي اثار غير متوازنة على الانشطة الاقتصادية، الامر الذي سيؤدي إلى تعميق حالة الازدواجية والثنائية في بنية الاقتصاد العراقي، نتيجة محاباة سياسات التكييف للانشطة المتجهة نحو التصدير،ونحو الفئات عالية الدخل، وعلى حساب الانشطة المتجهة نحو السوق المحلية (البناء والتشييد والانشطة الصناعية والحرفية والخدمية).

الخلاصة:-

احد معامل المنتجات النفطية ..من الارشيف

تختلف سياسات التكييف الاقتصادي من دولة لأخرى، ومن مرحلة إلى اخرى في الدولة نفسها، إلا انها عموما تتضمن عناصر اصلاح الموازنة العامة وتخفيض العجز، والتكييف المالي المتمثل في تحرير اسعار الفائدة والصرف وتعميق سوق النقد ورأس المال، وتحرير الية السوق وتحفيز القطاع الخاص، وتخفيض الدعم وتحرير الاسعار، واعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام والخصخصة، وتحرير التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات، وخلق البيئة المناسبة لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية، وعلى الرغم من تقدم البدايات في عناصر التكييف، تظل نجاحات البرنامج منحصرة في تحقيق بعض التوازنات الكلية في الاجل القصير والمتوسط، ولاسيما في مجال خفض عجز الحساب الجاري والعجز الحكومي، وذلك بفعل العوامل الخارجية،كما ان خفض العجز المالي من خلال توسيع قاعدة الايرادات العامة وفرض ضرائب اضافية، له اثار توزيعية غير عادلة،ويؤدي إلى اثار انكماشية،وفي جانب النفقات العامة، تم ضبط الانفاق الحكومي وخاصة في مجال الخدمات الاجتماعية (تعليم، صحة، اعانات) الامر الذي ترتب عليه اخلال خطر في التوازنات الاجتماعية،ولاسيما في ارتفاع حجم البطالة وتفشي الامية وتفاقم سوء التغذية،فضلا عن ان سياسات التكييف الاقتصادي لها اثار غير متوازنة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة،الامر الذي يؤدي إلى تعميق حالة الازدواجية، نتيجة محاباة سياسات التكييف الهيكلي للانشطة المتجهة نحو التصدير ونحو فئات عالية الدخل،وعلى حساب الانشطة المتجهة نحو السوق المحلية والفئات واطئة الدخل.

والاهم من ذلك،ان الإجراءات والسياسات التثبيتية في الاجل القصير وتدابير الاصلاح الهيكلي في الاجل المتوسط، لم تندرج في اطار رؤية شاملة ونظرة بعيدة الامد لعمليات التنمية والتحولات الهيكلية في البنية الانتاجية، بعبارة اخرى، انها لم تقدم حلولا طويلة الاجل لمشاكل التنمية والنمو وضعف الاستثمارات وتزايد البطالة التي تعانيها هذه الاقتصادات.

في الهم الاقتصادي

التضخم وتداولات اسعار الصرف

حسام الساموك

لم تكن متابعة مؤشرات التضخم تحتاج لكثير عناء أكثر من مراقبة - ربما - عابرة لسعر صرف الدولار التي كانت تتخذ من متاجر شارع الكفاح، بل فضاءات الشارع بورصة فعلية تستمدها المؤسسات المالية المختلفة بما فيها المصارف وحتى دوائر الدولة المعنية.

لكن التقليد الذي اعتمده البنك المركزي بإرساء قواعد ما عرف بمزاد الدولار حيث يتم ضخ مبالغ من الدولارات ضمن مزاد يومي يستهدف أولاً وقبل كل شيء تثبيت معادلة سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بما لا يتجاوز الألف وخمسمئة دينار للدولار الواحد، هذا المتغير كبير الأهمية قلب المعادلة الاقتصادية المألوفة والتي تستثني الدولار من خضوعه لمؤثرات التضخم حيث كان تدهور قيمة صرف الدينار العراقي لا ينسحب على الدولار، بمعنى أن البضاعة ترتفع أقيامها بالدينار لكن أثمانها تظل ثابتة بالدولار، لكننا، وبعد ثبات تقليد مزاد الدولار وبقاء سعر صرف الدينار ثابتاً غدونا نشهد مؤشر التضخم ينسحب على الدينار والدولار معاً، بما يضع المحللين الاقتصاديين أمام حيرة ارتفاع أسعار البضائع والخدمات بمؤثرات داخلية ولا تمت بأية صلة مع مؤثرات السوق الخارجية والذرائع التي كانت تسوق بأن سبب ارتفاع الأسعار يعود لهبوط قيمة الدينار العراقي وارتفاع قيمة الدولار.

إن مثل هذه الظاهرة المفروضة لابد من ان تخضع لدراسة وتحليل المعنيين بحركة السوق وتداولات أسعار الصرف للوقوف على الأسباب الحقيقية لما نشهده من حالة تضخمية رفعت المؤشر إلى سبعين بالمئة مقارنة مع مؤشر الأسعار في العام الماضي، بل إن مفردات تداولات السوق تلمح إلى تواضع هذه النسبة مقابل ما شهده السوق من لهيب مفاجئ في حركة أسعار البضائع والخدمات معاً.

وحين يئن الاقتصاد العراقي من تفاقم أزماته فمن الأهمية بمكان تسليط الضوء على توجهات غير مسؤولة لقطاعات طفيلية في مرافق سوقنا المحلية، فضلاً عن السياسات المرتجلة لوزارات ومؤسسات حكومية تعنى بالشأن الاقتصادي مهدت لتصاعد التضخم والإيغال بتأثيراته المتواترة. وهو ما يحمل الجهات ذات العلاقة أن تنهج السبل الكفيلة بالحد من انعاكسات الممارسات الضارة وإدانة التوجهات غير المسؤولة وصولاً إلى عودة الحياة لقطاعاتنا الانتاجية وتعافي اقتصادنا واستئناف مسيرة التنمية والإعمار في كل برامجها الرحبة.

ومهما يكن من أمراً لتضخم وتداعياته، فإن السياسات المسؤولة كفيلة بتجاوز اثاره وفرض البدائل القادرة على تجاوز كل مؤثراته إذا ما أتيح للكفاءات المؤهلة لإدارة الأزمات أن تتولى تلك المهمة بجدارة.

بدأ اعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القاهرة

ورقة عمل عراقية لتفعيل العلاقات العربية

بغداد/كريم السوداني

بدأت في القاهرة يوم امس السبت اجتماعات الدورة العادية ٧٨ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية وعلى مستوى كبار المسؤولين والخبراء لمناقشة مسودة جدول الاعمال تمهيداً لعقد الاجتماع الوزاري الذي يعقد يوم الاثنين القادم اعلن ذلك للمدى مصدر مسؤول في وزارة التجارة واضاف ان العراق يشارك بوفد يتكون من ثلاث وزارات عراقية هي التجارة و الخارجية والنقل اضافة إلى خبراء ومختصين في مجال الاقتصاد والمال ويحمل الوفد العراقي ورقة عمل عراقية تهدف إلى تفعيل العلاقات العربية المشتركة وايجاد اطر واليات جديدة تسهم في تطوير العلاقات العربية في مجالات التجارة والاقتصاد والمال.

وقال المصدر المرافق للوفد العراقي بان جدول اعمال المؤتمر يتضمن نقاطاً كثيرة اهمها اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي اضافة إلى اليات عمل الاتحاد الجمركي العربي.

واوضح المصدر بأن مؤتمر الخبراء سيناقش ايضاً دراسة حول الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية ودعم الاقتصاد الفلسطيني واعادة تاهيله إلى تشكيل المكاتب التنفيذية للمجالس الوزارية العربية المتخصصة ومحكمة الاستثمار العربية اضافة إلى التصديق على شهادات المنشاة من قبل الغرف العربية والاجنبية المشتركة مضيفا بأن المؤتمر يناقش اتفاقيات جديدة لنقل البضائع على الطرقات وتفعيل التعامل بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكو) والجامعة العربية كذلك استراتيجية التنمية الزراعية العربية.

واشار إلى ان المؤتمر سيناقش ايضا عدة تقارير اقتصادية اهمها تقرير الامن الغذائي وتقرير الاستثمار في الدول العربية وتقرير مجلس محافظي البنوك المركزية ورؤساء سلطات النقد في الدول العربية مشير إلى أن جدول الاعمال يتضمن تعديل اتفاقية الهيئة العربية للطيران المدني وتقارير حول المنتدى الاقتصادي للتعاون العربي مع الصين والمنتدى الاقتصادي للتعاون مع اليابان

هذا وتبدأ غدا فعاليات المؤتمر على مستوى وزراء المال والاقتصاد العرب بعد ان استكملت اللجان الفرعية والخبراء اجتماعاتها ورفعت التوصيات واقرارها على مستوى الوزراء.

يذكر ان العراق ممثل بوزير التجارة الدكتور عبد الفلاح حسن السوداني سيكون رئيسا للدورة المقبلة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والتي تبدأ في شهر كانون الاول

مبادرات لدعم استثمارات القطاع الخاص

مقاولون وأصحاب شركات يناقشون خطوة وزارة التخطيط برفع تصنيفاتهم

حسين ثغب

تقدم الشركات العراقية المختلفة على تنفيذ مشاريع خدمية كبيرة في عموم محافظات القطر بالاعتماد على ملاكاتها الهندسية والفنية حيث تعبر بمجملها عن خبرات محلية، أصبح لها وجود وموطئ قدم على ساحة الإنجازات. وهذا يعتبر احدى دعائم الاقتصاد العراقي الذي يشهد حالة من الإرباك بسبب التضخم السائد في السوق المحلية. حيث إن مطالبة الشركات والمقاولين العراقيين بدعم الحكومة بدت تجد أذناً صاغية لدى المسؤولين عن قطاع التنمية. تجسد - في الأقل - من خلال إعلان وزير التخطيط والتعاون الإنمائي علي بابان. رفع المقاولين العراقيين درجة واحدة ليرتفع تصنيفهم بما يمكنهم من تنفيذ مشاريع كبيرة ويساهمون في بناء العراق بالاعتماد على الخبرات العراقية التي تحفل بإنجازات كبيرة في هذا المجال. إذ سيتم تشكيل وحدات تخطيط صغيرة في المحافظات تابعة لوزارة التخطيط تقوم بإعطاء دفعة للأمام في التخطيط الإقليمي وتكون بخدمة المحافظات بدورها وبمسؤولياتها. وإيجاد السبل الكفيلة بتحقيق نسب إنجاز المشاريع تصل إلى (١٠٠٪) وضرورة حل المعوقات التي تواجه المحافظات من تأخير في وصول الأموال وتعليمات وزارة المالية والوضع الأمني الذي يمر به البلد وتداخل الصلاحيات. وهذه الخطوة تعطي المقاول العراقي فرصة لإنشاء وتنفيذ مشاريع أكبر من التي كان يختص بها خلال الفترة الماضية وهذا يساعد على استثمار رؤوس الأموال داخل البلد الأمر الذي يعد إنجازاً لدعم الاقتصاد الوطني.

في لقائنا السيد (محمد مجيد) المدير المفوض لشركة الفصول الأربعة قال: شهدت الفترة الماضية خروج رؤوس أموال كبيرة من البلد لاستثمارها خارج القطر ولهذا تأثير سلبي على الاقتصاد المحلي. وجمع من المقاولين وأصحاب الشركات يعد تصنيفهم ليس متقدماً ولكن بعد أن تم ترحيل المقاولين درجة وأصبح بإمكانهم المنافسة على تنفيذ مشاريع يطمحون إليها داخل البلد اختلف الأمر وفرص العمل أصبحت أوسع مما كانت عليه في السابق خصوصاً ان هناك أعمالاً كبيرة كان التنافس عليها محدوداً سابقاً. واليوم ساعد هذا القرار على جعل المقاول يستقر في البلد بأمواله واستثمارها لمصلحة مشاريع تخدم الوطن وهذا يساعد الاقتصاد الوطني على النهوض تدريجياً وإن كان بنسبة محدودة.

فيما قال رجل الأعمال العراقي (علاء الهلالي). لابد من دعم استثمار القطاع الخاص لنجاح وإنقاذ الاقتصاد العراقي من التدهور والتوجه نحو الشركات العراقية التي لها سمعتها الطيبة داخل البلد وخارجه. ولابد من أن تقوم الجهات المسؤولة بمسح شامل للبنية التحتية العراقية وإجراء الدراسات لإعمار هذه البنية ودعم الشركات العراقية في تنفيذ تلك المشاريع الستراتيجية داخل البلد وتوفير الضمانات للمستثمر العراقي. هذا جانب والجانب الآخر يهدف إلى تشجيع رأس المال الأجنبي في إقامة مشاريعه داخل العراق الأمر الذي يجعل السوق العراقي يستقطب العملات الأجنبية. وبذلك يسهم الجميع في إنعاش الاقتصاد العراقي خصوصاً وأن المقاول العراقي أصبح بإمكانه المنافسة على مشاريع تتناسب وطموحه بعد أن تم ترحيله درجة إلى الأمام.

وقال (فوزي محمد) رجل الأعمال العراقي: لكي يتعافى الاقتصاد في بلدنا لابد من إنعاشه وذلك عن طريق زيادة الإنتاج والتصدير وعدم الاعتماد على صادرات النفط الخام فقط والذي يمثل (٩٠٪) من العائدات الإجمالية. والاهتمام بإيجاد مشاريع ذات مردود اقتصادي للبلد. ويفضل توفير قروض وبفوائد ميسرة ضمن سياسة اقتصادية واضحة ومتزنة لغرض تشغيل عشرات المعامل المتوقفة والعائدة للقطاع الخاص وطرح إنتاجها في السوق بديلاً عن المنتوجات الأجنبية الرديئة. وبأسعار مناسبة وهذا بدوره يؤدي إلى عدم إخراج عملات أجنبية خارج القطر وهنا ستوفر أرض خصبة وملائمة لتعزيز الاقتصاد العراقي.

احد المشاريع التي ينفذها مقاولوا القطاع الخاص ..من الارشيف